الأمم المتحدة

A/C.4/65/SR.15

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
19 January 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تشيبازيوا ..... (زمبابوي)

فيما بعد: السيد وندسور (نائب الرئيس) ..... (أستراليا)

فيما بعد: السيد تشيبازيوا ..... (زمبابوي)

المحتويات

البند ٥٣ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-60014X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٣ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

١ - **السيدة دنلوب** (البرازيل): لاحظت أن حفظ السلام قد أصبح أكثر تعقيدا بحكم الضرورة نظرا لنمو دور الأمم المتحدة في حالات ما بعد النزاع، فوجهت الاهتمام إلى وثيقة تتضمن وجهات نظر من الجنوب حول مستقبل حفظ السلام (A/64/907)، صدرت في ختام حلقة دراسية استضافتها البرازيل في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٢ - وأضافت قائلة إن هناك بُعدين لبعثات حفظ السلام المستدام: أن كل بعثة يجب أن تسهم في تحقيق السلام مساهمة حقيقية دائمة؛ وأن نظام حفظ السلام ككل يجب أن تتوافر له الصلاحية الطويلة الأمد. ويتمثل الهدف الرئيسي في إقرار سلام لا يرتد إلى حالة النزاع. ومن هنا، فإنه يتعين على حفظة السلام، حينما يتصدون لمعالجة المشاكل القصيرة الأجل، ألا يغفلوا عن احتياجات بناء السلام في الأجل الطويل، ومراعاة ألا يولدوا الاعتماد على بعثة حفظ السلام. ولا يزال تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (تقرير الإبراهيمي) لعام ٢٠٠٠ (A/55/305-S/2000/809) ساريا: فلا بدّ أن يكون للبعثات أثر خفيف، الأمر الذي لا يعني بالضرورة أن تكون البعثات أصغر بل أن تكون أكثر فعالية. وفي حين أن مسؤولية الحكم الديمقراطي والتنمية الاقتصادية وحماية المدنيين تعدّ في نهاية المطاف مسؤولية الدولة، فإن دور الأمم المتحدة هو المساعدة على ضمان توفر بيئة يمكن فيها لهذه العمليات أن تمضي قدما. ولا يكفي أن تقوم البعثة في نهاية الأمر بنقل المسؤوليات الأمنية إلى القوى الوطنية؛ إذ يجب عليها أن تساند السكان المحليين في بناء مجتمع سلمي بوضع مزيد من التركيز على عناصرها الذاتية المتعلقة بالإعلام والشؤون المدنية، التي يمكن أن تحقق زيادة بالغة في قدرة البعثة إذا ما استُخدمت على النحو السليم وموّلت تمويلاً كافياً.

٣ - ثانيا، ينبغي السعي إلى تحقيق الأهداف السياسية والأمنية والإنمائية بطرق متآزرة تشجع الاستدامة على المدى الطويل، ومن ثم يجب أن يكون هناك مزيد من التنسيق بين بعثات حفظ السلام ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، في المقر وفي الميدان على حد سواء. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تعمل فعلا كمنظومة واحدة، على جبهات متعددة.

٤ - واختتمت كلمتها قائلة إن حفظ السلام يشكل مسعى هائلا بكل المعايير. ويبدو أن الزيادة في قوام القوات وربما أيضا في الميزانية قد توقفت، غير أنه يجب الحفاظ على دعم البلدان المساهمة بالقوات وبالشرطة، التي يتعين الإقرار بالتزامها بالأمن الجماعي واحترامها له، مع إيلاء الاهتمام الواجب إلى سداد النفقات في حينه ودعم التدريب، فضلا عن مواصلة تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وإضافة إلى ذلك، فنظرا إلى أن الأمن الجماعي يمثل مسؤولية جماعية، لا بدّ أن يكون في مقدور جميع الدول الأعضاء أن تشارك فيه مشاركة كاملة، ولا سيما بتدعيم المشروعية السياسية لحفظ السلام بالاشتراك في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ويجب الإعراب بوضوح، في اللجنة الخاصة، عن آراء البلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات وبالشرطة والدول الأعضاء الأخرى، كما يجب على اللجنة الخاصة نفسها أن تتقدم بمقترحات وأفكار ابتكارية.

٥ - **السيدة بولانيوس - بيريز** (غواتيمالا): قالت إن غواتيمالا تسلّم، سواء كبلد مستفيد من بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة أو فيما بعد كبلد مساهم

بالقوات، بأن هذه العمليات لا غنى عنها. ومع تغير الأوضاع الأمنية، أصبحت عمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد وأكثر خطورة. وفي الوقت نفسه، فإنها تواجه عوائق من جراء القيود المالية والتقنية ويلزم أن تكون أكثر فعالية. ويتطلب إقرار السلام والأمن اتباع نهج متكامل ومنسق بصورة فعالة، على جميع المستويات، بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وبينهما وجميع الإدارات والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، وبين المقر والميدان، وفي الميدان، فيما بين البلدان المساهمة بقوات.

٦ - ويجب أن يكون لعمليات حفظ السلام ولايات واضحة وممكنة التنفيذ تناسب الوضع الخاص السائد في كل حالة، وتحدد في أعقاب تقييم يجري استنادا إلى الاحتياجات. وينبغي أن تعطي الأولوية القصوى لأمن وحماية حفظة السلم الذين يجري نشرهم في بيئات خطرة وسط الأزمات، كما ينبغي إطلاع جميع الدول الأعضاء على الدروس المستفادة من أجل تخفيض معدل الإصابات، بينما يجب على البلدان المضيفة أن تحترم المبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام. وتعد شتى المهام التي تشكل جزءا من ولاية أية بعثة غير قابلة للتجزئة ومتساوية في الأهمية، وهذا هو السياق الذي ينبغي أن تعالج فيه مسألة حماية المدنيين المثيرة للجدل. وعلى الرغم من أن القدرة على الردع كفيلة بأن تتفادى الحاجة إلى اللجوء إلى القوة، فإنه ينبغي إيضاح المدى الذي يمكن فيه لعملية من عمليات حفظ السلام أن تستخدم القوة، مثلما يجب إيضاح معنى حفظ السلام ''القوي''. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تدرج مبكرا في خطة البعثة استراتيجيات مُحكمة لبناء السلام وأن تعالج هذه الاستراتيجيات أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وألا تكرر استراتيجية انسحاب البعثة الأخطاء التي وقعت في الماضي أو تؤدي إلى استئناف أعمال القتال.

٧ - واستطردت قائلة إن خطة إصلاح عمليات حفظ السلام التي اقترحها الأمين العام ينبغي أن تظل موضع مناقشة علنية وشاملة فيما بين الدول الأعضاء، ولا بدّ من أن تسترشد عملية الإصلاح بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية الأساسية لحفظ السلام.

٨ - وقالت إنه ينبغي الثناء على إدارة الخدمات الميدانية لكفالتها مشاركة الدول الأعضاء اشتراكا كاملا في وضع استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، التي تستهدف تحسين اللوجستيات، وإعطائها فرصة لدراسة المقترحات بمزيد من التعمق، مع مراعاة احتياجات كل بعثة، واستخدام الموارد والقدرات المناسبة على أكفأ وجه، مع الحفاظ على وحدة القيادة في جميع الأوقات. وينبغي مناقشة أي اقتراح لتحسين أداء عمليات حفظ السلام، بما في ذلك التوصيات الواردة في الدراسة غير الرسمية التي أجرتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني المعنونة ''خطة لشراكة جديدة: رسم أفق جديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام''.

٩ - وأخيرا، ونظرا لما تتسم به اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام من أهمية بوصفها المنتدى الوحيد في الأمم المتحدة المكلف بإجراء استعراض شامل، يتعين على أعضائها النظر في كيفية تحسين طرق عملهم.

١٠ - **السيد غوتيريس** (بيرو): قال إن ١٠ من الست عشرة من عمليات حفظ السلام الجارية لها ولايات متعددة الأبعاد، وإن بناء السلام في مراحله الأولى يشكل أحد عناصرها. ومفتاح النجاح لأية بعثة مركّبة، مثلما أوضح بالفعل تقرير الإبراهيمي، يتمثل في الالتزام السياسي للأطراف المعنية، والانتشار السريع الفعال، والموارد الكافية، واستراتيجية لبناء السلام.

١١ - ومضى يقول إن إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني، في مسيرتهما على درب الحوار المستمر، وفي استكمالهما لورقة المناقشة غير الرسمية لعام ٢٠٠٩، قد أصدرا لتوّهما ورقة غير رسمية أخرى، هي ”مبادرة الأفق الجديد: التقرير المرحلي رقم ١“. والأمر الذي يعدّ مشجعا بوجه خاص أوجه التقدم التي أحرزت في مجالات التركيز الأربعة لخطة إصلاح عمليات حفظ السلام، واستراتيجية بناء السلام في مراحله الأولى المقرر وضعها. ويجري اتباع نهج تطوير القدرات المنسق بين الإدارتين بصورة أكثر واقعية ويستهدف تجنب إنشاء ولايات لا تحظى بالتمويل الكافي، كما أن أوجه التقدم في استراتيجية الدعم الميداني على الصعيد العالمي تثلج الصدر أيضا. ذلك أن عمليات حفظ السلام تتطلب تركيزا قائما على القدرات قبل نشرها وتركيزا قائما على الاحتياجات بعد نشرها، لا سيما دعماً لعملية الرقابة الوطنية ومنذ بدء العمل في بناء السلام. وينبغي ألاّ يغيب عن البال دوماً أن حفظ السلام وبناء السلام مهمتان متكاملتان ومتوازيتان، وأنه ينبغي إجراء استعراض منتظم لأداء كل بعثة.

١٢ - وفيما يتعلق ببيرو، قال إن مفهوم امتلاك السلطة الوطنية ناصية أمرها يعتبر أساسيا ولذا فإن إعادة بناء أي بلد بالموارد الضرورية، البشرية واللوجستية والمالية، يجب أن يكون في طليعة أولويات العمليات المتعددة الأبعاد.

١٣ - واختتم كلامه قائلا إنه ينبغي إصلاح عمليات حفظ السلام لجعلها قادرة تماما على التعامل مع المفسدين وحماية المدنيين إذا كان ذلك يشكل جزءا من ولايتها، على الرغم أن مسؤولية حماية المدنيين تقع أساسا على كاهل الحكومات. ويتطلب تكامل الاستراتيجية والتخطيط التنسيق فيما بين جميع الجهات صاحبة المصلحة، وهي: مجلس الأمن، واللجنة الخاصة، وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الخدمات الميدانية، ولجنة بناء السلام، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والبلدان المساهمة بالقوات وبالشرطة. كما أن أداء البعثات عملها على النحو السليم يتطلب عملية مستمرة من التقييم وإعادة التقييم، استنادا إلى الدروس المستفادة. وتحقيق رؤية سياسية واستراتيجية مشتركة كفيل بأن يؤدي إلى عمليات لحفظ السلام أكثر استجابة وفعالية.

١٤ - **السيد كانسيلا** (أوروغواي): قال إن حفظ السلام، الذي يتصدر أنشطة الأمم المتحدة ويشكل أبرز جوانبها، يعرضها لفحص دقيق على المستوى الدولي. ويتمثل التحدي الأكبر هنا في التوفيق بين المشروعية والفعالية. ولقد ظلت أوروغواي، بوصفها بلدا من البلدان المساهمة بالقوات، مقتنعة منذ فترة من الزمن بأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تعاون جميع الأطراف الضالعين في حفظ السلام تعاونا وثيقا، لأن وجود قاعدة عريضة من الدعم يعني تعاظم الالتزام بنجاحهم، وخاصة في العمليات الأكثر حساسية وتعقيدا.

١٥ - واستطرد قائلا إن الورقة المستكملة غير الرسمية التي صدرت مؤخرا بشأن مبادرة الأفق الجديد تبين الأثر الإيجابي لإيجاد آليات أعرض من أجل تحسين الحوار والتشاور والتنسيق فيما بين جميع الأطراف المعنية بحفظ السلام داخل منظومة الأمم المتحدة. ولقد كانت المشاورات الثلاثية الموضوعية المتسمة بالصراحة بين البلدان المساهمة بالقوات وبالشرطة ومجلس الأمن والأمانة العامة مفيدة بصفة خاصة، وينبغي أن تصبح عملية منتظمة.

١٦ - وأردف قائلا إن اللجنة الخاصة ينبغي، بصفتها الهيئة المتخصصة في الميدان، أن تأخذ زمام القيادة في وضع السياسات والممارسات المستدامة؛ والواقع أن اللجنة قد أبدت في العامين الماضيين قدرتها على العمل الدينامي المناسب، مثلما فعلت في مسألة حماية المدنيين. ولقد قامت اللجنة الخاصة في تقريريها الأخيرين بتحديث المعلومات كي تعكس الحالة في أرض الواقع، وبإثراء الجدل بإدراج

منظورات واحتياجات قطاع أعرض من البلدان. ومن شأن الدراسة المتعلقة بالدروس المستفادة التي طلبتها من الأمانة العامة أن توفر إطارا استراتيجيا بالغ الأهمية للإجراءات التي يتخذها حفظة السلام والبلدان المضيفة من أجل حماية السكان. وينبغي التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة في أسرع وقت ممكن؛ وتعتزم أوروغواي، إذ نظمت مع أستراليا أول حلقة عمل مشتركة حول هذا الموضوع، أن تظل ضالعة فيه بنشاط.

١٧ - وأضاف يقول إن ثمة مثالا آخر على الحوار الفعال يتعلق باستراتيجية الدعم الميداني على الصعيد العالمي، بين اللجنة الخامسة وإدارة الدعم الميداني واللجنة الخاصة. ولا بدّ من تطبيق هذا النوع من التعاون الوثيق في مجالات أساسية أخرى لضمان استدامة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة ونظام حفظ السلام ذاته.

١٨ - وأشار إلى أن وجود أوجه نقص خطيرة في القدرات - المادية والبشرية على السواء - من شأنه، إذا لم يعالج، أن يجعل من المستحيل على البلدان النامية، التي تسهم بمعظم القوات، أن تواصل مشاركتها في عمليات حفظ السلام. وفيما يتعلق بالعلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام، ينبغي أن تركز البعثات ليس على الأمن فحسب، بل وعلى التبكير أيضا باتخاذ إجراءات لبناء القدرات المؤسسية، وإعادة إقامة الخدمات الأساسية وحفز التنمية الاقتصادية.

١٩ - واختتم كلمته قائلا إن المناقشة الدائرة في اللجنة الرابعة ستكون حافزا لأعضاء اللجنة الخاصة كي يمضوا قدماً في تحسين طرق عملها.

٢٠ - تولى الرئاسة السيد وندسور (أستراليا)، نائب الرئيس.

٢١ - **السيد كليب** (إندونيسيا): قال إن حماية المدنيين ينبغي أن تكون مقدمة على كل ما عداها لدى حفظة السلام في الأمم المتحدة. ويجب أن يمنح حفظة السلام ولايات واضحة، تدعمها موارد كافية، لتمكينهم من تنفيذ مهامهم بقوة على أساس أولويات لا لبس فيها. وينبغي أن تقترن المهام المحددة الموكولة إلى حفظة السلام بالتزامات محددة من جانب مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن يرصد المجلس بصفة مستمرة الحالة في أرض الواقع - ويجري فورا ما يقتضيه الأمر من تعديلات لأية بعثة معينة على أساس تقييمات سليمة وموثوقة - وأن يكفل إجراء تشاور مجدٍ وأصيل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في جميع المراحل. ويعد الاتصال والتفاهم المشترك بين جميع الجهات الفاعلة أمراً لا بدّ منه لنجاح البعثات، ولسلامة وأمن الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين.

٢٢ - وأضاف يقول إن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا هاما أيضا تؤديه في عمليات حفظ السلام. وتتطلع إندونيسيا، مع الدول الأخرى الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلى موالاة العمل مع الأمم المتحدة على استطلاع طرق ملموسة لتعزيز دور منطقة جنوب شرقي آسيا.

٢٣ - وأعرب عن ترحيبه بالخطوات التي اتخذها إدارة شؤون السلامة والأمن معلنا تأييده لمفهوم تشكيل لجان للبلدان المضيفة؛ فهذا من شأنه أن يشرك الجهات الفاعلة المحلية في المفاوضات وأن يضفي على عمل الأمم المتحدة طابعا أكثر اتساما بالمحلية، ومن ثم يمكّن المنظمة من الحفاظ على علاقتها الوثيقة مع الحكومات المضيفة والأطراف الفاعلة المحلية ذات الصلة. غير أنه ينبغي للسلطات الوطنية أن تمتلك زمام الأمور بقوة في برامج بناء السلام، التي ينبغي أن توضع في موازاة عمليات حفظ السلام. ولا بدّ من مشاركة لجنة بناء السلام بصورة مبكرة وسلسة.

٢٤ - وفيما يتعلق بالاستعراض الجاري للقدرات المدنية، قال إنه خليق بأن يساعد على توسيع نطاق وتعميق مجموعة الخبراء وأن يولي اهتماما خاصا للبلدان النامية، بما في ذلك

النساء. وهذا الاستعراض يمثل فعلا استراتيجية هامة لمنع نشوب النزاع وفي المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع.

٢٥ - وعلاوة على ذلك، فإن تطوير القدرات الوطنية في مجالات حيوية مثل العدالة، وسيادة القانون، والحكم والتنمية والأمن، يجب أن تكون الأولوية العليا للأمم المتحدة. وفي غيبة المواهب الوطنية، ينبغي السعي إلى إيجاد الخبرة من المنطقة. وتبعا لذلك، فإن وفده يأمل في أن يركز الأمين العام في تقريره الذي سيصدر في نهاية عام ٢٠١٠ على الحاجة إلى النظر في إنشاء شبكة من الخبراء في المنطقة، آخذا بعين الاعتبار آراء ووجهات نظر الدول الأعضاء بجانب أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين.

٢٦ - وأعلن أن إندونيسيا، التي أخذت تسهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٥٧، ملتزمة بأن تواصل زيادة مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فقد بعثت طرادة ثانية لها إلى قوة العمل البحرية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان كما تعتزم إرسال وحدة شرطة مشكّلة أخرى إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور فضلا عن سرية للمهندسين إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وإضافة إلى ذلك، فإن القوات المسلحة والشرطة الإندونيسية تقوم بتحديث مراكز حفظ السلام الوطنية.

٢٧ - **السيد رمضان** (لبنان): قال إن حفظ السلام ينبغي ألا يكون هدفا في حد ذاته بل جزءا من حل سياسي. فما زال الهدف هو التسوية الشاملة للنزاعات بمعالجة أسبابها الجذرية. ويعتبر إنهاء الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين والجمهورية العربية السورية ولبنان، وهو السبب الأساسي للنزاع في الشرق الأوسط، شرطا أساسيا لأي تسوية شاملة وتحول ناجح لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تلك المنطقة.

٢٨ - وأضاف يقول إن احترام سلامة وأمن حفظة السلام في الأمم المتحدة ومواقعها لا يعدّ هاماً فقط لتنفيذ ولايات حفظ السلام بل ويمثل أيضا وسيلة لضمان سيادة القانون الدولي واحترام قرارات مجلس الأمن. ذلك أن جرائم من قبيل الهجوم الإسرائيلي عام ١٩٩٦ على مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في قانا، بجنوب لبنان، وفي عام ٢٠٠٦ على هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، في جنوب لبنان أيضا، يجب ألا تتكرر مطلقا. وفي هذا الصدد، فإن التقيد بمبدأ المسؤولية الجماعية، الذي تخصص بمقتضاه تكاليف حفظ السلام على الدول الأعضاء، لا يتعارض مع المبدأ العام بموجب القانون الدولي المتعلق بمسؤولية كل دولة عن أفعالها غير المشروعة دوليا. واستنادا إلى ذلك المبدأ، فإن ١٨ قرارا سابقا للجمعية العامة قد طلبت دفع تعويض إلى الأمم المتحدة عن الأضرار التي تعرضت لها نتيجة للهجوم الإسرائيلي عام ١٩٩٦ على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في قانا.

٢٩ - وأردف يقول إن لبنان يعتقد أن نجاح عمليات حفظ السلام يعتمد على وضع ولايات واضحة وممكنة التنفيذ مقترنة بالموارد اللازمة؛ والتمسك بالمبادئ العامة لحفظ السلام؛ وإيجاد صلة قوية بين حفظ السلام وبناء السلام؛ وتعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، وفقا للفصل الثامن من الميثاق، عن طريق عدة أمور من بينها استخدام الاشتراكات المقررة لضمان تمويل مستدام ومرن وقابل للتنبؤ لبعثات حفظ السلام الأفريقية.

٣٠ - وأشار إلى الورقة المستكملة غير الرسمية الصادرة مؤخرا عن مبادرة الأفق الجديد، فقال إنه يأمل في تحقيق المزيد من التقدم بشأن المجالات الرئيسية لتطوير السياسات وتنمية القدرات واستراتيجية الدعم الميداني على الصعيد العالمي والتخطيط والرقابة. وشدد على الدور الرئيسي الذي تؤديه اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في صياغة السياسات وتطويرها وعلى الدور الذي تؤديه اللجنة الخامسة

في تخصيص الموارد، ملاحظا أن من المهم تعزيز التنسيق المنتظم لمهام بناء السلام مع لجنة بناء السلام على نحو يركز على امتلاك السلطات الوطنية زمام الأمور وإعطاء الأولوية لاحتياجات بناء السلام. وشدد على أنه في حين أن حماية المدنيين تمثل المسؤولية الأولى التي تقع على كاهل البلدان المضيفة، فإن أي مبادئ توجيهية عملية لحماية المدنيين توضع بمشاركة اللجنة الخاصة ينبغي أن تمكن قوة لحفظ السلام مثل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من أن تحمي المدنيين اللبنانيين الأبرياء من الأخطار والتهديدات اليومية التي يثيرها الاحتلال الإسرائيلي وعمليات التحليق الإسرائيلية.

٣١ - ومضى يقول إنه نظرا لأن حفظ السلام يبدو يطأ أعتاب مرحلة توطيد بعد فترة من النمو الأساسي، فإن الوقت قد حان للأخذ بالدروس المستفادة من أجل وضع استراتيجية مهام بناء السلم المبكرة الحيوية التي يضطلع بها حفظة السلام في صورتها النهائية. وينبغي لتلك الاستراتيجية أن تركز ليس فقط على الشرطة والعدل والإصلاحيات، والأعمال المتعلقة بالألغام، بل وعلى الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة أيضا.

٣٢ - وفيما يتعلق بتنمية القدرات، قال إنه ينبغي على الأمانة العامة أن تحدد الفجوات الحيوية وأن تضع نهجا شاملا قائما على توفر القدرات يعالج الاحتياجات المتعلقة بقدرات العسكريين والمدنيين على السواء. وفيما يتعلق بالتخطيط والرقابة، قال إن لبنان يرحب بعملية إجراء المشاورات بين مختلف الجهات الفاعلة في ميدان حفظ السلام والتي بدأت أثناء العام الجاري، ويتطلع أيضا إلى الدروس المستفادة من تقييم ترتيبات القيادة والمراقبة في مجال حفظ السلام المقرر اتخاذها للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٣٣ - وأعرب مجددا عن تأييد حكومة لبنان وشعبها تأييدا تاما لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، فقال إن لبنان ملتزم التزاما كاملا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) بكامله. وقال إن لبنان يقدّر بشدة الدور الهام الذي تؤديه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان ويدرك تماما التضحيات التي تكبدتها. ولقد أيدت القوة المؤقتة تأييدا راسخا الشعب اللبناني في جهوده الرامية إلى تحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي الذي دام أكثر من ثلاثين عاماً. وكانت القوة المؤقتة أيضا شريكا في تطهير الألغام وفي الجهود الإنمائية في جنوب لبنان.

٣٤ - **السيد فام فينه كوانغ** (فييت نام): قال إنه ينبغي على الدول الأعضاء أن تجري تحليلا متعمقا للتحديات الجديدة التي تواجه بعثات حفظ السلام لضمان تكليفها بولايات واضحة وأن لديها الموارد اللازمة لتنفيذها. وأضاف يقول إن تقديم جميع الدول الأعضاء والجهات المعنية على الصعيد الوطني الدعم والمساندة السياسية، بجانب التنسيق الفعال بين وكالات الأمم المتحدة، يعد أمرا ضروريا لنجاح عمليات حفظ السلام. وأكد من جديد تأييد وفده القوي للجهود والمبادرة الرامية إلى جعل عمليات حفظ السلام أكثر اتساما بالفعالية والكفاءة. وينبغي أن تتقيد بعثات حفظ السلام بدقة بالمقاصد والمبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وتلك التي برزت لتنظيم عمليات حفظ السلام، ألا وهي موافقة الأطراف، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، والحياد. وينبغي عليها أن تحترم مبادئ السيادة، وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون التي تندرج في الاختصاص المحلي للدول.

٣٥ - وشدد على أهمية ضمان وحدة القيادة، وخطوط المسؤولية، وتكامل الجهود والأمن والسلامة لحفظة السلام في الأمم المتحدة. وينبغي أن تشارك البلدان المساهمة بالقوات وبالشرطة مشاركة مبكرة وكاملة في جميع نواحي ومراحل حفظ السلام. وفي هذا الصدد، يعد التعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات أمرا جوهريا.

٣٦ - وقال إن تحقيق السلام الدائم يقتضي تسوية المنازعات عن طريق التصدي لأسبابها الجذرية من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية على أساس الحوار والتسوية السلمية للمنازعات. ويجب التوصل إلى حلول طويلة الأمد للأبعاد العامة السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية لأية مشكلة معيّنة. ولقد دلّت التجربة على أن عمليات الأمم المتحدة حين تُستخدم في ظروف غير مناسبة، فإن النتائج المترتبة عليها يمكن أن تنطوي على كارثة للسكان الواقعين داخل منطقة النزاع ولحفظة السلام أنفسهم. ومن ناحية أخرى، فإن الفهم المتعمق لظروف البلد المحددة، وتطبيق أدوات الاستجابة السليمة على ديناميات النزاع الكامنة والتبكير بتنسيق تزامن الخطوات المفضية إلى وضع طبيعي هو أفضل ضمان لانتقال سلس وتدريجي إلى الانتعاش المبكر كما أنه أفضل رادع ضد المخاطر التي يتعرض لها حفظة السلام.

٣٧ - استأنف السيد تشيبازيو رئاسة الجلسة.

٣٨ - **السيد بادجي** (السنغال): أشار إلى أن السنغال أخذت تشارك في عمليات حفظ السلام منذ عام ١٩٦٠، قائلا إن بعثات حفظ السلام ينبغي أن تفي بمتطلبات معينة. ذلك أن ولايتها وأهدافها ينبغي أن تُحدد بوضوح، كما يجب أن يكون هناك حوار مستمر بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، فضلا عن حملة لإذكاء الوعي بشأن أهداف البعثة. ويتطلب نجاح عمليات حفظ السلام أيضا توفر موظفين مؤهلين حسني الإعداد، مستعدين لاحترام عادات السكان المحليين. ويشكّل توفر القدر الكافي من المعدات والتمويل تحديات رئيسية أخرى.

٣٩ - وذكر أن المشاكل المالية التي تواجه الأمم المتحدة ترجع أساسا إلى عدم سداد الدول الأعضاء للاشتراكات المقررة، ولا سيما الدول النامية التي تتعرض لأزمات شديدة بسبب الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة. وتبعا لذلك، ينبغي إيلاء الاعتبار إلى إيجاد مصادر للتمويل أكثر قابلية للتنبؤ، بجانب التبرعات، وخاصة من البلدان المتقدمة النمو. وبالمثل، فمن المهم التركيز على الحاجة إلى سياسات إنمائية راسخة كيما يتسنى دعم العملية الديمقراطية وإيجاد الظروف المواتية لنظام عالمي يقوم على روح المشاركة والتضامن. وإضافة إلى ذلك، يجب إجراء إدراج الدبلوماسية الوقائية في جميع الإجراءات المتصلة بالسلام، حيث أن ذلك يمكن أن يساعد على تحييد النزاعات عند بدئها عن طريق نظام للإنذار المبكر والفعال. ويجب أن يكون بذل العناية الواجبة في عمليات حفظ السلام مقترنا بالدبلوماسية الوقائية والتنمية كيما يتسنى التصدي للأسباب الجذرية للنزاع.

٤٠ - **السيد حامد** (الجمهورية العربية السورية): قال إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي إحدى الأدوات الرئيسية المتاحة للمنظمة للنهوض بمسؤوليتها عن صون السلم والأمن الدوليين وأنها تقوم بدور حيوي وفعال في تخفيف حدة التوتر، وتسوية النزاعات وحفظ السلام، وفي تأمين بيئة مناسبة لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع.

٤١ - وأضاف يقول إنه ينبغي على عمليات حفظ السلام أن تتقيد أيضا بمبادئ احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، ولذلك فإن من الأهمية بمكان وضع ولايات واضحة وموثوقة وقابلة للحياة لبعثات حفظ السلام، كما ينبغي لها أيضا أن تحترم المبادئ الأساسية من قبيل مبدأ موافقة الأطراف المعنية، ومبدأ الامتناع عن استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس، ومبدأ الحياد.

٤٢ - وأشار إلى أن بلده قد دعمت دائما كل الجهود المبذولة لتطوير عمليات حفظ السلام على كل المستويات، وذلك وعيا منها بالتطور الجوهري الذي طرأ على طبيعة

مهام هذه العمليات، وأكد على أن عمليات حفظ السلام لا تشكل بأي حال من الأحوال بديلا عن الحل الدائم للنزاع، الأمر الذي يستدعي معالجة حقيقية للأسباب الرئيسية للنزاعات بكل جدية وموضوعية.

٤٣ - ومضى يقول إن عددا من بعثات حفظ السلام مكلّف حاليا بحماية المدنيين، التي تقع المسؤولية الأساسية عنها على عاتق البلد المضيف، وبالتالي فإن بعثات حفظ السلام ينبغي أن تضطلع بمهامها مع عدم المساس بالمسؤولية الأساسية للحكومة المضيفة في حماية المدنيين. ومن المهم إقامة شراكة ثلاثية حقيقية بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات في مجال التخطيط للبعثات وإعدادها وتنظيمها، بهدف الوصول إلى الصيغة المثلى لعمل بعثات السلام.

٤٤ - واستطرد قائلا إن الأمم المتحدة بدأت أولى عملياتها لحفظ السلام في الشرق الأوسط في عام ١٩٤٨، وما زالت هذه العمليات تمارس دورها. وفي هذا الصدد، يود وفده أن يشيد بالعلاقة الجيدة بين بلده ومسؤولي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وأن يشير إلى أنه على الرغم من إقرار عمليات حفظ السلام في منطقة ما يكون في الأصل لفترة قصيرة، إلا أنها في حالة الشرق الأوسط أصبحت تقاس مدتها بالعقود، وتجاوزت بالنسبة لقوة هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة النصف قرن. وأصبح السلام بعيدا بسبب استمرار إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية وتحديها لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والاستمرار في سياساتها التي تعرّض أمن وسلم المنطقة للخطر.

٤٥ - وأردف يقول إن الاحتلال الإسرائيلي هو سبب وجود أربع بعثات حفظ سلام للأمم المتحدة في المنطقة، وينبغي على المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل بكل الوسائل المتاحة لإنهاء احتلالها وضمان وقف اعتداءاتها على دول المنطقة، حتى يتسنى لشعوب الشرق الأوسط العيش بسلام، وللعاملين في هذه البعثات العودة بسلام إلى دولهم. وقال إن وفد بلاده يعرب عن قلقه إزاء التهديدات الأمنية والاعتداءات التي تستهدف العاملين في مجال السلام والتي تشكل تحديا رئيسيا للعمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الميدان، ويأسف إزاء استمرار عجز المنظمة عن وضع آلية ردع لوقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على حفظة السلام الدوليين وموظفي الأمم المتحدة.

٤٦ - وختاما، أعرب عن شكره للرجال والنساء العاملين في قوات حفظ السلام، لما يبدونه من مستوى عال من المهنية ومن تفان، وبوجه خاص أولئك الذين جادوا بأرواحهم من أجل صون السلم والأمن في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط.

٤٧ - **السيد كيسليتسيا** (أوكرانيا): قال إنه ينبغي في المرحلة الحالية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تُستبدل استراتيجية التوسع بسياسة التوطيد وأن تعالج بعض النقائص التي نشأت في السنوات الأخيرة. ويتمثل أحد هذه الشواغل، التي أعرب عنها الأمين العام واللجنة الخاصة على السواء، في غياب الأصول الحيوية، بما في ذلك الطائرات العمودية العسكرية المتعددة الأغراض، الذي يؤثر على تنقل العاملين وبالتالي على قدرة البعثات على تنفيذ ولاياتها بنجاح. وحين طلبت اللجنة الخاصة من البلدان المساهمة بقوات زيادة المساهمات التي تقدمها من حيث تلك الطائرات العسكرية، فإنها ربطت لأول مرة في تقريرها الأخير (A/64/19، الفقرة ٧٣) هذا التوقع باستعراض نظام سداد التكاليف. وقال إن أوكرانيا، بصفتها ثاني أكبر مساهم بالطائرات العسكرية المتعددة الأغراض، ترحب بذلك التطور، وبكون الأمانة العامة تتوخى استخدام الحوافز لحفز البلدان المساهمة على تقديم مزيد من تلك الطائرات. ولقد اقترحت أوكرانيا نفسها إنشاء فريق عامل فرعي منفصل للأصول الجوية داخل الفريق العامل المعني

بالمعدات المملوكة للوحدات التابع للجنة الخاصة كي يعالج شواغل البلدان المساهمة.

٤٨ - وأضاف أنه ينبغي اتخاذ نظرة أكثر انتقادا إزاء مسألة سلامة وأمن العاملين في بعثات حفظ السلام، وأنه ينبغي البدء بإجراء استعراض لسياسات الأمم المتحدة الحالية بشأن التحقيق في الجرائم المرتكبة ضدهم. وينبغي وضع إطار قانوني واضح لمشاركة البلدان المعنية المساهمة بقوات وبالشرطة. ولقد طلبت اللجنة الخاصة إلى الأمين العام أن يعد تقريرا شاملا عن مسألة التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ومحاكمة مرتكبيها، مما يكفل أساسا طيبا للمناقشة في اللجنة الخاصة. وتتمثل إحدى الإمكانيات في السماح لضباط التحقيق التابعين للبلدان المساهمة بقوات بالاشتراك في أي تحقيقات، ووضع اتفاق ثلاثي نموذجي بين الأمم المتحدة والبلد المساهم بقوات والبلد المضيف بشأن المساعدة القانونية في حالات الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام.

٤٩ - واختتم كلمته قائلا إن أوكرانيا قد قامت، منذ السنوات الأولى لاستقلالها، بنشر وحدات للشرطة وتقديم دعم بالطائرات إلى شتى البعثات وأنها ستظل شريكا يُعتمد عليه في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

٥٠ - **السيدة زامورا** (كوستاريكا): رحبت بالتقدم المحرز في تصور نوع المشاركة الفعالة اللازمة لعمليات حفظ السلام في القرن الحادي والعشرين. وقالت إن ثلاث بعثات ناجحة قد جرت في منطقتها فأعادت إقرار السلام وعززت تطوره. ولقد نجحت هذه البعثات بسبب وضوح أهداف مجلس الأمن وولاياته، وامتلاك البلدان المضيفة لزمام العمليات التي تنطوي عليها البعثات، والتزام المنطقة بها، ولا مراء أيضا بسبب الاتصال الواسع النطاق والشفاف والسليم فيما بين جميع الأطراف المعنية.

٥١ - وأضافت أن كوستاريكا قد نادت بصورة متكررة بمفهوم البعثات المتكاملة التي تعزز السلام بدلا من الحفاظ عليه ببساطة. ولقد أدت رؤية أفق جديد لحفظ السلام تستند إلى الدروس المستفادة من الماضي إلى تحقيق تطورات جديرة بالثناء، على النحو المبين في التقرير المرحلي الصادر مؤخرا بشأن مبادرة الأفق الجديد. ذلك أنها تهيئ مساراً جد واعد نحو تلبية التوقعات التي تخالج المجتمع الدولي والسكان المدنيين في مناطق النزاع إزاء حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

٥٢ - واستطردت قائلة إن التحدي الذي تواجهه الأمم المتحدة هو تلبية التوقعات المتنامية بموارد محدودة بصورة متزايدة. ولا بدّ من توطيد أفضل الممارسات إذا كان للمنظمة أن تنجز ولايتها. ولقد حددت القرارات التي اتخذت في الأعوام العشرة الماضية معظم ما يتعين فعله: وأضحت المهمة الآن هي تقييم ما اتُفق عليه، واستعراض تنفيذه وإدراج العناصر التي أظهرت الخبرة أنه لا غنى عنها للنجاح في الميدان. ولقد حقق ما جرى في العام الماضي من مناقشة موضوعية وتشاور وتنسيق فيما بين جميع المعنيين في مجال حفظ السلام نتائج ملموسة بالفعل. ولقد كانت المشاورات الثلاثية المنتظمة بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة مفيدة بوجه خاص وينبغي توسيع نطاقها.

٥٣ - وأردفت قائلة إن اللجنة الخاصة نفسها ينبغي أن توجّه مناقشاتها صوب السياسات الرامية إلى تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الميدان. وذكرت أن كوستاريكا ترحب بالجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء حول إدراج حماية المدنيين كعنصر رئيسي في ولايات حفظ السلام، وباقتراحاتها من أجل معالجة حالات العجز في التمويل وتوفير ما يلزم من قدرات وتدريب قبل نشر البعثات، على النحو المبين في تقريرها لعام ٢٠٠٩ (A/64/19). وقالت

إن كوستاريكا تقدر أيضا الجهود التي بذلتها الأمانة العامة في الآونة الأخيرة لتحقيق مزيد من الاتساق بشأن المسائل الحيوية المتعلقة بالسياسة العامة، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين والعلاقة بين بناء السلام وحفظ السلام، كما أنها تقدر أوجه التقدم التي أحرزت بشأن استراتيجية الدعم الميداني على الصعيد العالمي.

٥٤ - وواصلت كلامها قائلة إنه ينبغي إدراج بناء السلام المستدام في أبكر مرحلة ممكنة في تخطيط ولايات حفظ السلام، وأن الحوار المتنامي والتنسيق بين جميع المعنيين، لا سيما لجنة بناء السلام، أمر جدير بالثناء. ويتوقف السلام المستدام إلى حد كبير على توطيد دعائم سيادة القانون: وهي إصلاح قطاع الأمن ونظم السجون، وبناء وتعزيز القدرات الوطنية، والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والأمن البشري وزيادة حماية حقوق الإنسان. ومن هنا، فإن النهج القائم على القدرات يعد هاماً وسيكون من المثير للاهتمام أن نرى نتائج استعراض قدرات المدنيين، لا سيما في نظام القضاء والإصلاحيات. كما أن اعتماد استراتيجية للدعم الميداني على الصعيد العالمي سيتكشف عن كونه جد مفيد في أنشطة بناء السلام.

٥٥ - وقالت إنه يمكن للجنة الخاصة، حين تنظر في سبل تحسين طرق عملها، أن تناقش تحسين شكل تقريرها وعلاقاتها مع الدول الأعضاء والأمانة العامة.

٥٦ - واختتمت كلمتها قائلة إن كوستاريكا تشيد بالتضحيات والجهود التي بذلها آلاف الرجال والنساء الذين يشتركون في عمليات حفظ السلام، كما تشيد بأولئك الذين لقوا حتفهم في العام الماضي.

٥٧ - **السيدة إيرناندير توليدانو** (كوبا): قالت إنه ينبغي على الدول الأعضاء والأمانة العامة أن تواجه التحديات التي تكتنف حفظ السلام في الوقت الذي تراعي فيه بدقة مبادئ الميثاق المتعلقة بالسيادة، وسلامة الأراضي، والاستقلال السياسي للدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وما برحت المبادئ التي ظلت تحكم دوماً عمليات حفظ السلام - مثل موافقة الأطراف، والحياد، أو عدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس - سارية تماما.

٥٨ - وأضافت قائلة إن عمل اللجنة الخاصة، بصفتها المحفل الوحيد في الأمم المتحدة المكلف باستعراض كامل مسألة عمليات حفظ السلام استعراضا شاملا، يعد حيويا في تلبية مطالب عمليات حفظ السلام التي تتزايد تعقيدا. ومن ناحية أخرى، فإن الجمعية العامة هي التي تتحمل المسؤولية الأولى عن وضع مفاهيم وسياسات حفظ السلام. ومن هنا فإن أي مبادئ توجيهية للأمانة العامة تتعلق بحفظ السلام ينبغي أن توافق عليها الدول الأعضاء.

٥٩ - وأردفت تقول إن ولايات حفظ السلام ينبغي أن تحدد بوضوح، مع مراعاة الوضع في الميدان، كما يجب أن تكون الأهداف محددة وأن توفر الأموال اللازمة لتحقيقها. وينبغي زيادة التفاعل بين البلدان المضيفة، والبلدان المساهمة بقوات، والأمانة العامة ومجلس الأمن. وفي معظم الحالات، لا يُسمح للبلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات أن تشارك مشاركة إيجابية في جميع مراحل عملية اتخاذ القرارات.

٦٠ - واستطردت تقول إن مسألة جعل حماية المدنيين عنصرا من عناصر ولايات حفظ السلام ظلت موضع جدل منذ بعض الوقت. وتقع المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين على عاتق الدول، وينبغي أن تراعي أي جهود تبذلها الأمم المتحدة في هذا الصدد الحاجة إلى ولايات واضحة وممكنة التنفيذ وإلى توفير موارد لوجستية ومالية كافية. ويجب على الأمم المتحدة أيضا أن تنظر في أحوال البلدان التي تجرى فيها عمليات حفظ السلام، لا سيما في ظروفها

الاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن إقرار سلام دائم دون بذل جهود حثيثة لمكافحة الفقر والجوع والتخلف.

٦١ - وذكرت أن إنشاء عمليات جديدة وأكثر تعقيدا لحفظ السلام لا يمكن أن يكون بديلا عن تسوية الأسباب الجذرية للنزاعات المعنية. ذلك أن حفظ السلام لا يشكل غاية في حد ذاته بل تدبيرا مؤقتا لإيجاد بيئة آمنة لتنفيذ استراتيجية للتنمية المستدامة في الأجل الطويل. وينبغي أن تكون أنشطة بناء السلام جزءا من عملية لحفظ السلام منذ مراحلها الأولى من أجل إعداد البلدان لوضع وتوطيد استراتيجيات التنمية الوطنية بعد انتهاء النزاع.

٦٢ - **السيد بافو** (سويسرا): قال إن المناقشات العديدة الجارية وإعادة تشكيل عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها مجلس الأمن والجمعية العامة والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات ينبغي أن تسفر الآن عن استنتاجات مشتركة من شأنها أن تنشئ شراكة حقيقية فيما بين جميع المعنيين بحفظ السلام. ولا تزال العلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام تحظى بالأولوية. وتتجاوز هذه المسألة اختصاص إدارة عمليات حفظ السلام، وإن كان مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لها لا يزال لديه دور رئيسي يؤديه في هذا الشأن، كما يجب على الإدارة أن تعتمد على دعم الجهات الفاعلة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أن سويسرا تتطلع إلى استراتيجية بناء السلام في مراحله الأولى التي تضعها الإدارة بناء على طلب اللجنة الخاصة. ولقد كان استعراض هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة الذي جرى مؤخرا (A/64/868-S/2010/393) خطوة في الاتجاه الصحيح واقترح مسارات للعمل يمكن أن تتبعها الدول الأعضاء والأمانة العامة. وقال إن سويسرا تعتقد أنه ينبغي توسيع نطاق دور لجنة بناء السلام لضمان مشاركتها منذ بدء أية بعثة، من أجل المساعدة على تحديد المهام السليمة في بناء السلام، التي يمكن بعدئذ تنفيذها في الميدان.

٦٣ - واستطرد قائلا إن استراتيجية الدعم الميداني على الصعيد العالمي هي خطة طموحة لإعادة تشكيل نظام الدعم على مدى خمس سنوات. ولقد أوضحت مناقشات اللجنة الخامسة في الدورة السابقة للجمعية العامة أن هناك أسئلة لا تزال مطروحة حول تنفيذها، غير أن الاستراتيجية العامة قد حظيت بتأييد الدول الأعضاء في القرارين ٢٦٦/٦٤ و ٢٦٩/٦٤. والهدف الآن هو تحسين نوعية وسرعة الدعم الذي يقدم لإعادة إقرار السلام والحفاظ عليه، مع خفض التكاليف وتحسين أمن وظروف معيشة العاملين في حفظ السلام. وقال إن سويسرا تؤيد هذه الأهداف تأييدا كاملا، وتعلق أهمية خاصة على أثر الاستراتيجية في الأنشطة الأولى الحيوية في مجال بناء السلام، بما في ذلك المساعدة الانتخابية والوساطة ومنع نشوب النزاعات.

٦٤ - وفيما يتعلق بحماية المدنيين، قال إن اللجنة الخاصة، التي نظرت في هذا الموضوع طوال الأعوام الثلاثة الماضية، قد أصابت حين اعتبرته مهمة مشتركة للبلدان المساهمة بقوات، يُضطلع بها على أساس ولايات وموارد سليمة. وتنطوي الكيفية التي تعالج بها الأمم المتحدة حماية المدنيين على أهمية حاسمة لسمعتها. كما أن الحوار بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة للبعثات يعد ذا أهمية قصوى. ولقد حددت الأمانة العامة الإطار الاستراتيجي ووضعت تعريفا متفقا عليه لأنشطة حماية المدنيين في إطار عمليات حفظ السلام، مما يعد أيضا أدوات مفيدة لضمان الاتساق فيما بين البعثات. وعلى الرغم من أنه لم يجر بعد إشراك المرأة في أنشطة حماية المدنيين، فإن هذا يظل أمرا هاما، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٦٥ - وقال إن وفده يأمل في أن يكفل الحوار غير الرسمي بين أعضائه الذي دعت إلى إجرائه اللجنة الخاصة بغية تحسين طرق عملها إعطاء دور أكبر لأمانتها وتحسين شكل تقريرها.

٦٦ - **السيد ليم يون بون** (سنغافورة): قال إنه لا يمكن تحقيق السلم والأمن بصفة مستدامة إلا حينما يتم معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، ولذا فإنه ينبغي لعمليات حفظ السلام أن تسعى إلى تحقيق طائفة من الأهداف، من منع نشوب النزاعات وحفظ السلام إلى التعمير بعد انتهاء النزاع. وينبغي لجميع العمليات أن تبني إحساسا بامتلاك البلد المضيف والمنطقة ناصية الأمور، حيث أن تأييدهما بالغ الأهمية. وينبغي أن تولى الأولوية لتعمير المجتمع وتنميته جنبا إلى جنب مع إقرار السلم والأمن. وينبغي للجنة بناء السلام أن تشارك عن كثب في هذه العملية، كما ينبغي اتباع نهج استراتيجي ومتكامل بدرجة أكبر حيال حفظ السلام وبناء السلام.

٦٧ - وأضاف أن وفده يساوره شديد القلق إزاء تصاعد العنف الجنسي الفظيع ضد المدنيين في النزاعات المسلحة، والذي تكون آثاره على الضحايا والمجتمعات المحلية مدمرة وتعوق التعمير على الصعيد الوطني. بيد أنه يبدو أن حفظة السلام ما برحوا لا يعرفون بدقة ما يُتوقع منهم أن يفعلوه في مجال حماية المدنيين؛ كما أنهم غير مدربين أيضا، عموما، في هذا الشأن ويفتقرون إلى الموارد اللازمة. وينبغي توفير التوجيه للقادة في الميدان كي يشرعوا في تخطيط مهام حماية المدنيين منذ بدء البعثة، كما أن هناك حاجة أكثر إلحاحا لاستحداث مفهوم تشغيلي موحد لأداء أنشطة الحماية التي صدر بها تكليف.

٦٨ - واختتم كلمته قائلا إن سنغافورة يسعدها التأييد الذي يجري حشده من جانب إدارة الدعم الميداني من أجل استراتيجية الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وينبغي لنظام الدعم اللوجستي السليم أن يكون معتدلا وشفافا وفعالا، كما ينبغي أن يحسّن رفاه موظفي الخدمة اللوجستية والحياة اليومية لحفظة السلام الذين ينكرون ذواتهم ويعرضون حياتهم للخطر تحقيقا لأمن الآخرين. ويجب أن يحصل حفظة السلام، كحد أدنى، على خدمات أفضل ومعدات موثوقة لعملهم اليومي. وينبغي على الإدارة أن تجعل الدول الأعضاء تضمن الشفافية في عملية الشراء وأن تكفل للدول إمكانية الحصول على المعلومات على قدم المساواة وأن تضع معيارا لنوعية الخدمات.

٦٩ - **السيدة فيفاس – مندوزا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): شددت على الحاجة إلى إجراء تقييم نقدي لعمليات حفظ السلام قائلة إن الوضع الجاري يعكس بوضوح التوترات القائمة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في بعثات حفظ السلام. ونظرا إلى التباين بين الموارد التي تقدم إلى البلدان المساهمة بقوات وتعقيد ونطاق المهام التي صدر بها تكليف، فمن المهم للغاية مراعاة آرائها بصورة أكثر منهجية في تخطيط بعثات حفظ السلام. وبالمثل، فإن البلدان المتلقية لا تشارك مشاركة إيجابية في تقييم مجلس الأمن لحقائق واقعها السياسي، على الرغم من أنها أهم جزء في المعادلة. ولذلك، فليس من المثير للدهشة أن حكومات بعض البلدان المتلقية قد بدأت تطالب بأن ترحل بعثات حفظ السلام من أراضيها.

٧٠ - وأضافت تقول إن نجاح أو فشل أي عملية من عمليات حفظ السلام وتقدير السكان المحليين لها يتوقف على مشروعية ولاية البعثة. ومن الضروري أن تلتزم بعثات حفظ السلام بدقة، في جميع الظروف، بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بموافقة الأطراف، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والحياد. ويجب أيضا على عمليات حفظ السلام أن تحترم مبادئ المساواة بين الدول في السيادة، والاستقلال السياسي، وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون التي تقع ضمن الولاية الداخلية للدول.

٧١ - وأشارت إلى المقترحات الواردة في ورقة الأفق الجديد غير الرسمية، فقالت إن الافتقار إلى رؤية مشتركة، واستمرار اختلاف المواقف بين الدول الأعضاء والتناقضات

المفاهيمية في الحجج المطروحة يعرقل صياغة السياسات والمسائل المذهبية التي يمكن أن تفضي إلى مجموعة منوعة من التفسيرات التي تتسم أحيانا بالتناقض، مثلما هو الحال فيما يتعلق بمفهومي ''حماية المدنيين'' و ''العمليات القوية''.

٧٢ - وأردفت قائلة إنه يجب على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا رئيسيا في جميع المسائل المتعلقة بحفظ السلام وبصيانة السلم والأمن الدوليين. ومن شأن الجمعية العامة أن تضمن أن تكون الترتيبات الإقليمية متمشية مع الفصل الثامن من الميثاق وألا تحل أية منظمة محل الأمم المتحدة في ذلك المجال. وقالت إن وفدها يود أن يركز على أهمية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بوصفها المنتدى الوحيد المختص بالنظر في المسائل المتعلقة بعمليات حفظ السلام. ويجب على المجتمع الدولي ألا يغفل عن الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات التي لا يمكن تسويتها إلا عن طريق التدابير السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهادفة إلى الإسهام في رفاه وتنمية البشر. ومن المهم تواجد وكالات التعاون التقني التابعة للأمم المتحدة في بلدان النزاع؛ ويعد التنسيق مع السلطات الوطنية لتحديد ما تحتاج إليه ومتى تحتاج إليه هو أفضل صيغة لبناء السلام.

٧٣ - وأعلنت أن وفدها يؤيد الجهود المبذولة لاستعادة صورة ومصداقية قوات حفظ السلام عن طريق التزام المنظمة ككل التزاما واضحا وشفافا بسياسة عدم التسامح مطلقا مع حالات الاعتداء والاستغلال الجنسيين.

٧٤ - **السيدة الرفاعي** (لجنة الصليب الأحمر الدولية): قالت إن حماية المدنيين تكمن في صميم القانون الإنساني الدولي وتعم كثيرا من أحكامه. وتتجلى بوجه خاص في المبدأ القائل بوجوب حماية المدنيين من آثار أعمال القتال. وليس ثمة ريب في أن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة بهدف حماية المدنيين حيثما نُشرت عمليات حفظ السلام تفيد أولئك المتضررين من النزاعات المسلحة. وتعد الآمال الجماعية في حماية المدنيين عن طريق عمليات حفظ السلام تطورا مشجعا لجعل المادة ١ المشتركة في اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ أكثر قدرة على التنفيذ. وتعمل لجنة الصليب الأحمر الدولية مع الحكومات في سائر أرجاء العالم بشأن إدراج القانون الإنساني الدولي في مبادئ القوات المسلحة والشرطة وتدريبها ومناهجها وإجراءات عملها. وتدعم اللجنة الدول أيضا في إدراج القانون الإنساني الدولي في تشريعاتها الوطنية، وتعمل مع الخبراء القانونيين في الحكومات في محاولة للحيلولة دون وقوع انتهاكات ولوضع حد للإفلات من العقاب.

٧٥ - وأضافت تقول إن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية الأفراد داخل المناطق الخاضعة لولايتها. ولقد أضحى المجتمع الدولي واعيا أكثر من أي وقت مضى بالأخطار التي يتعرض لها ضحايا النزاعات المسلحة حين يتم تجاهل القوانين التي تحميهم. ولذلك تواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية متابعة الأهمية المتزايدة لتوفير الحماية للمدنيين، في الأنشطة المتعلقة بحفظ السلام، بما في ذلك الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة لجعلها تشكل جزءا من ولايات حفظ السلام. غير أن اللجنة تود أن تشدد على أن الأدوار المتميزة لشتى الجهات الفاعلة الضالعة في الحماية يجب أن تحظى بالفهم والاحترام، خاصة حين تعمل تحت مظلة واحدة. ذلك أن العناصر العسكرية والسياسية والمدنية والمتعلقة بالشرطة في أية بعثة لحفظ السلام كلها لها أدوار مختلفة حين يتعلق الأمر بالحماية. ويجب أن يكون السكان المعنيون، فضلا عن السلطات وقوات الأمن والجماعات المسلحة قادرين على التمييز بين تلك الأدوار المختلفة. ويعد ذلك التمييز حيويا للإجراءات الإنسانية المستقلة مثل تلك التي تضطلع بها لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٧٦ - وأردفت قائلة إن لجنة الصليب الأحمر الدولية قد اتّبعت دوما نهجا محايدا مستقلا ونزيها وإنسانيا خالصا

إزاء الضحايا في جميع البلدان التي عملت فيها. وتبعا لذلك، فإن اللجنة لا يمكن أن تكون جزءا من أي نهج متكامل، سواء في الأمم المتحدة أو في أي كيان آخر. غير أنها تواصل إجراء حوار منتظم وبنّاء مع جميع أصحاب المصلحة الذين لديهم تأثير مباشر أو غير مباشر في مجال حماية المدنيين.

٧٧ - واختتمت كلمتها قائلة إن لجنة الصليب الأحمر الدولية قد أقامت، على مدى الأعوام، علاقات بنّاءة مع بعثات حفظ السلام التي نُشرت في البيئات التي كانت نشطة فيها. ولقد تواصلت وفود اللجنة مع البلدان المساهمة بقوات في عواصمها من أجل تدريب قوات حفظ السلام وتقديم الإحاطة اللازمة لها قبل رحيلها. وقد بدأت العمل أيضا في الآونة الأخيرة مع البلدان المساهمة بالشرطة فيما يتعلق بتدريب الأفراد الذين تزمع إيفادهم في بعثات حفظ السلام. وفي نيويورك، شكّل الحوار المؤسسي والاتصالات المنتظمة وسيلة ارتباط لجنة الصليب الأحمر الدولية بإدارة عمليات حفظ السلام، وبصورة متزايدة بالبلدان المساهمة بالقوات وبالشرطة. وتشكّل هذه الاتصالات قناة جد قيّمة لتبادل الآراء والخبرات المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي وبالعمل الإنساني.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.